



كويت مارى عيراق  
داد كاى بالآى ئينتيجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦/اتحادية/اعلام/ ٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/٥/٢٠١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

المدعى : وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكلاؤه العقيد الحقوقي (م . ع . أ) .  
والعقيد الحقوقي (م . أ . ع) و المقدم الحقوقي (ع . ث . ع) .

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان المدير (س . ط . ي) والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س).

#### الإدعاء :

أدعى وكلاء المدعى بأنه سبق وإن أصدر مجلس النواب ، قانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ والذي جاء مخالفاً لما جاء في مسودة القانون المقدم من قبل وزارة الداخلية إذ ان مجلس النواب قد ألغى وأستحدث بعض الفقرات لم تكن موجودة في مسودة القانون المقدم من قبلها، عليه بادروا الى الطعن بتلك الفقرات طالبين الحكم ((بتعليق أو اعادة صياغة أو الغاء عدة فقرات وللأسباب الآتية :

١. بحجة ايرادها خلافاً للمشروع الحكومي وهي: المادة (١/ثانياً) والتي تضمنت استحداث ((مكتب التدقيق الامني)) في وزارة الخارجية واستحداث ((المديرية العامة للإقامة)) ومايلحقها من تبعات ادارية ومالية وقانونية .
٢. وبحجة إضافة مواد اخرى دون الرجوع الى الحكومة وهي :
- المادة (٧/أولاً/ج) المتضمنة (منح سمة دخول سريعة) خلال يوم واحد دون بيان الجهة المانحة لها .
- المادة (٧/ثانياً) والتي منحت السفير صلاحية (منح سمة الدخول) الى العراق .

زهراء



كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيئنتيحاډي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦/اتحادية/اعلام/ ٢٠١٨

المادة (١/ثالثاً/ج) والتي استتنت المسؤولين عن تسيير السفن والطائرات والقطارات القادمة الى العراق من سريان أحكام القانون عليهم. المادة (١٨/ثالثاً/ب) والتي اشترطت على من يستقدم اجنبياً إيداع تأمينات مالية أو بطاقة صالحة. المادة (١٩/رابعاً) والتي تقتضي بحصول الاجنبي على (سمة المغادرة) من قبل المنفذ مباشرة. المادة (٩/ثالثاً) حيث حذف المبرر من منح الإقامة السنوية للاجنبية التي طلقها زوجها العراقي. كما حذفت صلاحية الوزير من الاعفاء من الرسم. وكما حذفت المادة (٥٢) من المشروع بأستحصال موافقة مديرية الإقامة عند تأسيس الشركات التي يدخل فيها طرف اجنبي. المادة (١٨/أولاً) والتي ألزمت الاجنبي ((بتوقيع استمارة خبر الوصول)) في المنفذ الحدودي والتي تتعارض مع المادة (٤٤) من ذات القانون، التي حددت العقوبة للاجنبي الذي لم يراجع مديرية الإقامة خلال خمسة عشر يوماً. رد وكيل المدعى عليه على عريضة الدعوى وطلبها ردها للأسباب التالية:

١. لم يبين وكيل المدعى النصوص الدستورية التي خالفها النصوص القانونية المطعون فيها.
٢. يختص مجلس النواب استناداً لأحكام المادة (٦١/أولاً) من الدستور، بتشريع القوانين الاتحادية ولايجوز إلزامه بالموافقة على مشاريع القوانين، دون ان يمارس دوره التشريعي بالموافقة والرفض والتعديل والحذف سيما النصوص محل الطعن لم تشكل أعباءً مالية أو تدخلاً في السياسة العامة التي ترسمها الدولة أو تدخلاً في السلطة القضائية عليه فالقانون - موضوع الطعن - هو خيار تشريعي.
٣. ان الحكم بتعليق العمل بالفقرات - موضوع الدعوى - أو إعادة صياغتها يقع خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور ، وكذلك الامر بالنسبة لطلب الغاء النصوص - محل الطعن - إن لم تكن مقترنة بمخالفة دستورية.

وبعد تسجيل الدعوى استناداً الى أحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (٣) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور حدد يوم (٢٠١٨/٤/٣٠) موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكيل الطرفين وكرر وكلاء المدعى ما ورد في عريضة الدعوى وطلبوا الحكم بموجبها وكرر وكيل المدعى عليه ما جاء في لائحتهما الجوابية وطلبوا رد الدعوى واستفسرت المحكمة من وكلي المدعى عليه عما إذا كان مجلس النواب قد رجع الى مجلس الوزراء في الجنبه المالية عندما أجرت التغيير على



كوٲ مارو عيراق  
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦/اتحادية/اعلام/ ٢٠١٨

المواد التي ذكرها وكلاء المدعي فطلبوا استمهالهما للرجوع الى موكلهما من هذه الجهة ودققت المحكمة عريضة الدعوى فوجدت الترييد فيها واضحا فكلفت وكلاء المدعي تحديد طلباتهم على وجه الدقة وبيان مخالفة المواد - موضوع الطعن - للدستور وفي أي المواضيع مع بيان المادة الدستورية على وجه التحديد فاستمهلوا هم أيضاً فأمهل وكلاء الطرفين لبيان ما أستمهلا لاجله وأجلت المرافعة الى يوم ٢٨/٥/٢٠١٨ . - قدم وكلاء المدعي//إضافة لوظيفته لائحة إيضاحية عما ورد في جلسة المرافعة ليوم (٢٠١٨/٤/٣٠) أدعوا فيها بأن المدعي عليه خالف المواد (٦٠/أولاً) و (٦١/أولاً) و (٦٠) من الدستور للأسباب الآتية : إن إلغاء صلاحية وزير الداخلية في إعفاء الاجانب من كل أو بعض أحكام من قانون اقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ (المطعون فيه) يعتبر تدخلاً في السياسة العامة للدولة لعدم مراعاة أعراف دولية ودبلوماسية بين البلدان ، تفرض أن تكون المعاملة بالمثل وهذا معمول به منذ تأسيس الحكومة العراقية وفي كافة دول العالم مما يؤثر سلباً على السياسة العامة للدولة. كما ورد في مواد القانون ((المطعون فيه)) نصوص متناقضة حيث ورد في المادة (٣/ثالثاً) تحت عنوان (شروط دخول الاجانب الى الاراضي العراقية ((ثبوت خلوه من الامراض السارية والمعدية والعوز المناعي المكتسب على وفق القانون)). وورد في المادة (٨/خامساً) من نفس القانون تحت عنوان ((شروط منح سمات الدخول)) ، ((ثبوت خلوه من الامراض السارية والمعدية والعوز المناعي المكتسب ، على وفق القانون ، على وفق تعليمات وزارة الصحة)). ففي هذه الحالة من الصعوبة تطبيق الشرط المذكور عند دخول الاجنبي من المنافذ الحدودية مما يؤدي الى نفور الاجنبي وعدم دخوله الى العراق وهذا يؤثر على الاستثمار وخصوصاً الشركات الاجنبية مما يؤدي الى عجز مالي في الاستثمار جراء ذلك . أما الاجراء المعمول به بالفحص بعد دخول الاراضي العراقية مدة عشرة أيام والثاني يتطلب وثيقة الفحص الطبي عند منح سمة الدخول وهذا تناقض واضح وصريح . وإن اساس عمل مديرية الإقامة يعتمد على مبدأ ((المعاملة بالمثل)) مما يجعل بقية الدول تطالب العراقي بإجراء مماثل لرعاياهم مما يضع العراق في حرج مع السفارات العربية والاجنبية داخل الاراضي العراقية أما المادة (١٨/أولاً) من نفس القانون بينت بأنه ((على الاجنبي أن يملأ ويوقع استمارة خبر وصول ويقدمها الى ضابط الإقامة في المنفذ الحدودي)) في حين إن مسودة المشروع ألزمت مراجعة الاجنبي خلال مدة عشرة أيام الى مديرية الإقامة وبخلافه تفرض غرامة مالية

٣

زهراء



كوٲ مارو عيراق  
داد كاٲ بالآٲ ئيئنتيحادٲ

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦/اتحادية/اعلام/ ٢٠١٨

محددة في المسودة وان تعديل هذه المادة قد أضر مالياً في إيرادات الميزانية العامة وأصبحت متناقضة مع المادة (٤٤) من نفس القانون المطعون فيه والتي بموجبها تفرض غرامات على الاجنبي عند عدم مراجعته لمديرية الإقامة خلال (١٥) يوماً من تأريخ دخوله الاول ولم يشر الى التجاوز الحاصل بعد إنتهاء سمة الدخول أو الإقامة وإن ذلك يسبب هدر للمال العام لكثرة دخول الاجانب الى العراق وخاصة في الزيارات المليونية وهذا يؤثر سلباً على إيرادات الدولة ، بينما كانت المادة المذكورة في المشروع الحكومي تقضي بفرض الغرامة عن كل يوم يقيم فيه الاجنبي إقامة غير مشروعة في العراق. وخصصت المادة (٦/أولاً) من القانون مديرية الإقامة العامة بمنح (سمة الدخول) المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و(ج) و (د) و (هـ) و (ز) من البند (أولاً) من المادة (٧) من القانون المطعون فيه وقام مجلس النواب بإضافة (سمة دخول) جديدة بالتسلسل (ح) في المادة (٧) ذاتها وهي (سمة دخول سريعة) على ان تمنح خلال يوم واحد) ، دون ان يبين الجهة التي تقوم بمنحها إذ إنه حدد (صلاحية مديرية الإقامة) بمنح السمات المشار اليها في المادة (٦) من القانون دون الإشارة الى هذه السمة . وإن ذلك يتعارض مع نص المادة (٨) والمتضمنة شروط منح (سمة الدخول) وهذا يؤثر سلباً على أمن البلد لأن تلك السمة تمنح بشكل مباشر دون الوقوف على الرأي الأمني للاجنبي. وأضاف المشرع الى نص المادة (٨) من القانون في البند (رابعاً) منها كلمة (إخراجه) ضمن شروط منح سمة الدخول وهو إن لا يكون قد صدر قرار (بإبعاده أو إخراجه) إلا بعد زوال تلك الاسباب ومرور (٢) سنتين على قرار الابعاد والاخراج الصادر بحق الاجنبي وهنا يخلط المشرع بين مصطلحين مختلفين فالابعاد يأتي بعد الدخول الى البلاد بشكل رسمي وأما الاخراج يكون بالدخول بشكل غير رسمي، ولايجوز التساوي في الحكم في الحالتين المذكورتين لأن الدخول بطريق غير رسمي ولا يجوز التساوي في الحكم في الحالتين المذكورتين لأن الدخول بطريق غير رسمي ، لربما يكون لتحقيق مآرب غير مشروعة وهذا لم يرد في المشروع الحكومي. وتقرر بموجب الفقرة (ح) من البند (ثالثاً) من المادة (١) (عدم سريان القانون على ((العراقيين وأولادهم من حملة الجوازات الاجنبية)). وكما جاء في البند (رابعاً) من المادة (٩) من القانون ((منح الإقامة لزوج وأولاد العراقية الذين يحملون جوازات سفر أجنبية)) وبالتالي فإن (مديرية الإقامة) أمام تناقض واضح في النصوص القانونية هل تسري على العراقيين وأولادهم من حملة الجوازات الاجنبية من عدمه. وبموجب الفقرة (ب) من البند (ثالثاً)

زهراء



كو<sup>٧</sup> ماري عبراق  
داد كاي بالآبي ئينتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

من المادة (١٨) من القانون يجب على كل من يستخدم أجنبياً لغرض العمالة ((ان يودع تأمينات مالية أو بطاقة عودة صالحة (تذكرة سفر) لضمان عودة ذلك الاجنبي وهذا النص جاء مطلقاً ويشمل جميع العمالة الاجنبية وخاصة قد قدمت عدة شكاوى من الهيئة الوطنية للاستثمار بهذه الخصوص. واستناداً الى ما جاء في اللائحة التوضيحية أعلاه ، طلب وكلاء المدعي (تعديل الفقرات المتعارضة والمتناقضة والمضافة من قبل مجلس النواب وإعادة صياغتها حفاظاً على المال العام ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة مع المشروع الحكومي استناداً لاحكام المادة (٩٣) من الدستور. وجواباً على طلب المحكمة قدم وكلاء المدعي لائحة اخرى مؤرخة في (٢٢/٥/٢٠١٨) أوردوا فيها : أولاً : تعارض المادة (٤٨) من قانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ مع المادة (٣٧/أولاً - ب) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص على (لايجوز توقيف أحد او التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي) . ثانياً : تعارض المادة (٣٦/أولاً) من قانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ مع المادة (٢٨/أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص على (لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون). لما تقدم وإضافة الى ماورد في عريضة الدعوى واللائحة الجوابية المقدمة بتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٨ طلب وكلاء المدعي الطعن بقانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ حفاظاً على المال العام ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة . وفي يوم ٢٨/٥/٢٠١٨ تشكلت المحكمة فحضر وكلاء المدعي ووكيلا رئيس مجلس النواب المدعى عليه/إضافة لوظيفته ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً ولاحظت المحكمة إن المدعي قد قدم لائحة إضافية مؤرخة في ٢٢/٥/٢٠١٨ يبين فيها تعارض المادة (٤٨) من قانون إقامة الاجانب مع المادة (٣٧/ب) من الدستور التي تنص على (لايجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي) وكذلك تعارض المادة (٣٦) من القانون مع أحكام البند (أولاً) من المادة (٢٨) من الدستور والتي تنص (لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون) أجاب وكلاء المدعى عليه ليس لنا ما نضيفه على اقوالنا السابقة ونطلب رد الدعوى للأسباب الواردة فيها وحيث إن الدعوى استكملت اسباب حسمها قرر ختام المرافعة وتلي قرار الحكم علناً في الجلسة .

زهراء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

PO.BO 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - 00964770677419

البريد الالكتروني

ص . ب . ٥٥٥٦٦

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئبنتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦/اتحادية/اعلام/ ٢٠١٨

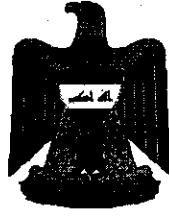
### قرار الحكم :

بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن وكلاء المدعي قد ادعوا في عريضة دعواهم وفي اللائحتين الايضاحيتين الملحقتين بعريضة الدعوى بأنه سبق وإن أصدر مجلس النواب قانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ وقد جاء القانون المذكور مخالفاً لما تضمنته مسودة القانون المقدم من قبل وزارة الداخلية وذلك بإلغاء واستحداث مواد لم تكن موجودة ضمن المشروع الحكومي وتعديل مواد أخرى بشكل مغاير لما تضمنته مسودة القانون. كما ادعى وكلاء المدعي بأن هناك مواد أوردها القانون تتناقض أو تتعارض مع مواد أخرى ضمن نفس القانون ولما تقدم طلب وكلاء المدعي :

١. تطبيق أو إعادة صياغة أو الغاء الفقرات من المواد التي تم الاشارة اليها في عريضة الدعوى.
٢. كما طلب وكلاء المدعي بموجب لائحتهما المؤرخة ٢٠١٨/٤/٣٠ الحكم بتعديل الفقرات المتعارضة أو المتناقضة والمضافة من قبل مجلس النواب وإعادة صياغتها حفاظاً على المال العام ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة مع المشروع الحكومي استناداً الى أحكام المادة (٩٣) من الدستور.
٣. وطلب وكلاء المدعي أيضاً وبموجب لائحتهما الايضاحية الجوابية المؤرخة (٢٠١٨/٥/٢٢) الحكم بعدم دستورية المادتين (٤٨ و ٣٦) من القانون لتعارضهما مع أحكام المادتين (٣٧/أولاً — ب) و (٢٨/أولاً) من الدستور .

وتجد المحكمة الاتحادية العليا بالنسبة لادعاء وكلاء المدعي كون المواد (١/ثانياً) و (٧/أولاً/ج) و (٧/ثانياً) و (٨/رابعاً) وحذفه المادة (٥٢) التي تضمنها المشروع الحكومي واستبدالهما بمنطوق آخر والغاء (صلاحية وزير الداخلية) بالإعفاء من الرسوم وصلاحياته في إعفاء الاجانب من كل أو بعض أحكام من قانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ جاءت مخالفة للمشروع الحكومي ، والادعاء كذلك كون المادة (٣/ثالثاً) من القانون المذكور تتعارض مع أحكام المادة (٨/خامساً) منه وإن نص المادة (٦/أولاً) يتعارض مع أحكام المادة (٧/ح) ومع نص المادة (٨) وإن نص المادة (١/ثالثاً/ح) يتعارض مع نص المادة (٩/رابعاً) من نفس القانون المنوه عنه أعلاه كما هو مبين في عريضة الدعوى واللوائح الايضاحية وطلب وكلاء المدعي بتطبيق العمل بالفقرات المطعون فيها بكونها لم ترد

زهراء



كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئينتنيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

(بمسودة قانون إقامة الاجانب) أو إعادة صياغتها أو إلغاؤها وفقاً للمصلحة العامة وكونها جاءت متناقضة مع نص الفقرات من نفس القانون وكذلك متناقضة مع قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ وفيه ضرر لهيكله وزارة الداخلية وإزالة التناقض المنوه عنه آنفاً كي ينسجم القانون المطعون فيه مع مشروع القانون المقدم من وزارة الداخلية) فإن ذلك يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ مما يستوجب رد الدعوى من جهة الاختصاص ومن ناحية أخرى فإن تشريع المواد المنوه عنها أعلاه قد جاء ضمن الخيار التشريعي لمجلس النواب حسب صلاحياته المنصوص عليها في المادة (٦١/أولاً) من الدستور وبالتالي ليست هناك مخالفة للمواد الدستورية التي أوردها وكلاء المدعي مما يقتضي رد الدعوى من هذه الجهة أيضاً وأما التناقض بين مواد من القانون ذاته والتي أشار اليها وكلاء المدعي فإنه ينسجم مع المبدأ القانوني ((النص اللاحق ينسخ النص المتقدم من القانون)) وبإمكان المدعي طلب ((التدخل التشريعي)) فيما ذهبوا اليه أعلاه . أما بالنسبة لادعاء وكلاء المدعي كون المادة (٤٨) من قانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ والتي تنص ((بمنح المدير العام او من يخوله سلطة قاضي تحقيق وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية تخوله توقيف الاجنبي مدة لا تزيد على (٧) ايام قابلة للتتمديد تمهيداً لأبعاده أو إخراجة من أراضي جمهورية العراق)) قد خالفت أحكام المادة (٣٧/أولاً - ب) من الدستور وطلبهم الحكم بعدم دستوريته والتي تنص على ((لايجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي)) فتجد المحكمة الاتحادية العليا بأنه سبق لها وأن قررت في الدعوى (٢٧) وموحدتها (٣٨/اتحادية/٢٠١٨) بعدم دستورية المادة (٤٨) أعلاه)) وذلك للأسباب الواردة في حيثيات الحكم وبذلك أصبحت الدعوى من هذه الجهة - غير ذي موضوع - لسبق الفصل في النقطة - موضوع الطعن - مما يستوجب ردها . وتجد المحكمة الاتحادية العليا بأن المادة (٣٦/أولاً) من قانون إقامة الاجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ والمطعون بعدم دستوريته والتي تنص ((للوزير إصدار تعليمات تحدد مقدار الرسوم والغرامات التي تستوفيها السفارات والفتصليات ومديرية الإقامة ومراكز الإقامة والجوازات في

زهراء

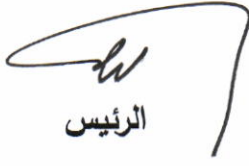


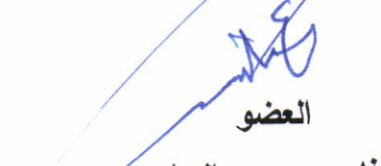
كويت مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

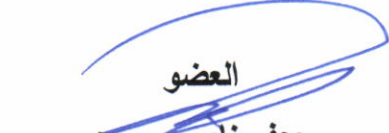
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

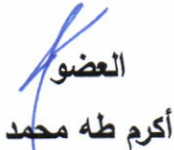
العدد : ٦/اتحادية/اعلام/ ٢٠١٨


المنافذ الحدودية مع مراعاة مبدأ المقابلة بالمثل)) وله الحق في إعادة النظر فيها عند وجود أسباب موجبة لذلك على أن يصادق عليها مجلس الوزراء..)) بداعي مخالفتها لأحكام المادة (٢٨/أولاً) من الدستور والتي تنص على ((لاتفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون)) بأن مفاد ذلك ، بأن الضرائب والرسوم التي تفرض من قبل وزير الداخلية يلزم أن تكون بموجب قانون وإن النص - موضوع الطعن - نص قانوني خول الوزير فرض ذلك بموجب القانون ويأتي تطبيقاً سليماً لأحكام المادة (٢٨/أولاً) من الدستور وبالتالي لا يوجد خرق للدستور من هذه الجهة مما يستوجب رد الدعوى من هذه الناحية أيضاً . مما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى ، وتحميل المدعي المصاريف وأتعاب المحاماة لوكيلي المدعى عليه مبلغاً مقداره (مائة الف دينار) وصدور الحكم باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وأفهم الحكم علناً في ٢٨/٥/٢٠١٨ .


  
الرئيس  
مدحت المحمود


  
العضو  
فاروق محمد السامي

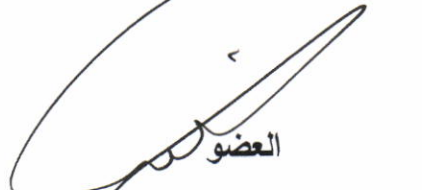
  
العضو  
جعفر ناصر حسين

  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
أكرم أحمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندى

  
العضو  
عبد صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين عباس ابو النمن